نزع الملكية العقارية للجزائريين

(1830 -1871)

د. أحمد حسين السليماني

جامعة الجزائر

قضية الأرض قبل ثورة المقراني في 1871 بالجزائر

إن الحديث عن مسألة الملكية العقارية الزراعية في الجزائر، سواء كانت ملكية عامة أي أرض البايليك، أو ملكيات خاصّة للجزائريين أثناء فترة بداية الإحتلال الفرنسي البغيض، وفي منتصف القرن التاسع عشر إلى بداية ثورة المقراني عام 1871.

أجل إن الحديث عنها يجرّنا إلى البحث عن جذور هذه الملكية وطبيعتها وأشكالها التي كانت موجودة، وكيف كانت تتعامل الدولة الجزائرية في العهد العثماني مع الفلاحين الجزائريين والمستغلين لهذه الأراضي ما قبل الإحتلال الفرنسي في 1830 الذي غير العلاقات الإجتماعية الجزائرية وأصابها في الصميم من الناحية النفسية والمعنوية والمادية والإقتصادية والتجارية إصابات كان لها انعكاساتها وآثارها التي ما زالت قائمة إلى يومنا هذا. وثورة المقراني هي بمثابة رد فعل شديد ضد نزع الأرض والمصادرة التي انتهجها المحتلون الفرنسيون في الجزائر فهي رفض قاطع للوجود الإستعماري الغريب عن أرض الجزائر.

أنواع ملكيات الأرض:

الملكية العقارية أو ملكية الأرض في الجزائر خلال فترة ما قبل الإحتلال وما بعده حتى بداية ثورة الشيخ المقراني في 1871، نجد هناك أنواعا من الملكيات التي كانت قائمة، منها نظام ملكية العرش وهو لا يعد ملكية جماعية، وإنما يمكن إعتباره ملكية

مشتركة يملك كل واحد من أعضائها جزءا معينا من الأرض الفلاحية يقيم فيها كل واحد من الأعضاء ولا يسمح لجاره بالإعتداء عليها ويلاحظ إنتقال من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية بفضل العمل الشخصي الذي أحيى -الأرض البور، لأن العمل هو مصدر الثروة ومصدر القيمة الزائدة التي تستخرج من الأرض -، فهناك إرتباط ملكية الأرض بالعمل وهو في صلب مفهوم ملكية الأرض.

إن نظام سيناتوس كونسولت الفرنسي كان كارثة على الجزائريين المالكين للأرض، ففي ناحية خنشلة صرح أحد الشيوخ الجزائريين بمرارة بعد تطبيق هذا القانون، وهو قائد أولاد رشاش بخنشلة فقال:"لقد هزمنا الفرنسيون في سهل سبيخ وفرضوا علينا ضريبة الحرب كل هذا لايهم ولكن إنشاء الملكية الفردية على يد الفرنسيين والترخيص لكل فرد ببيع ما يحصل عليه من أرض بعد إجراء القسمة معناها الحكم على القبيلة بالموت، فبعد عشرين سنة من تنفيذ هذه الإجراءات الفرنسية سيؤدي لا محال إلى زوال قبيلة أولاد رشاش".

ونظام ملكية العرش هو ملكية قبلية جماعية عن طريق العمل في الأرض أي تفليح الأرض أما نظام الملك فيعد ملكية عائلية خاصة.

ونظام العرش كان موجودا في عدّة مناطق جزائرية بالشمال والجنوب الذي كان للأراضي فيها طابع رعوي ونلاحظ في الجنوب تراجع الملك وتوسّع العرش لأن الملك يقتصر على الخيمة وقطعة الأرض المحيطة بها وعدد قليل من المواشي وأحيانا الحق في زراعة مساحات ضيقة من الحقول عندما يأتي موسم الفلاحة، في حين أن ملكية المجموعة[1] تتسم باستمرار لتشمل كامل الأراضي الأخرى الشاسعة.

على كل حال فإن البنية الإجتماعية المطابقة لشكل العرش هي القبيلة التي تدعى بالعرش والبنية [2] الإجتماعية المطابقة لشكل الملك فهي المجموعة العائلية، وهناك من يرى أن تحديد الملك يتسم بما يلي: فهو ليس ملكية أبوية غير قابلة للقسمة والنقل في الغالبية العظمى من القبائل وهو عبارة عن شكل إنتقالي بين الملكية الجماعية الحقيقية (أي العرش) والملكية الخاصّة بالفعل، أي الملازمة العائلية ويبرز الملك الذي كان قائما في العهد العثماني بالجزائر أي قبل الإحتلال الفرنسي، واستمر وجوده أثناء [3] الإحتلال عن طريق نظام القسمة التي تجري بصورة دورية مع بروز الوقف الأبوي وقانون الشفعة.

أراضي البايليك والملكيات الخاصة قبل الإحتلال الفرنسي:

ونستطيع أن نتعرف على نوعية الملكية السائدة في الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي أي في العهد العثماني بالجزائر فكانت تتم

معالجة ضرائب ورسوم القطاع الريفي حسب وضعية الأراضي كملكيات خاصّة وأملاك البايليك، أو أراضي العرش، أو مناطق مستعصية على نفوذ البايليك لصعوبة تضاريسها وبعدها عن مركز وطبيعة سكانها الرحل وشبه الرحل وكانت أراضي الملكيات الخاصة تخضع عادة لضرائب العشور والزكاة أما أراضي البايليك فهي تستغل مباشرة عن طريق نظام الخماسة "أو التويزة"أو تؤخذ عنها رسوم الحكور عند كرائها، في (الشرق الجزائري)، أو تسلم للأهالي مقابل أعمال وفوائد ومرتبات، بينما أراضي العرش والأراضي المستعصية عن السلطة الحاكمة تطبق عليها الضرائب المعروفة.

ويعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة التي تحضر أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايليك [4] الفعلية والعشور نظريا لا يتجاوز أخذ البايليك لعشر المحاصيل الزراعية، والواقع مخالف لذلك فهو يطبق حسب الأعراف المعمول بها آنذاك والمعتمدة على مبدأ الزويجة أو الجابدة التي هي عبارة عن مساحة "أرض زراعية" يمكن أن يقوم بحرثها ثوران وهي عادة تتكون من 8 إلى 10 هكتارات.

وهكذا تجرّد (تحصى) كميات المحاصيل الزراعية كعشور على الأراضي الزراعية "مبدئيا بعدد الزويجات أو الجابدات المحروثة"، مع العلم أن التقديرات النهائية والدقيقة [5] فهي من

اختصاص قائد العشور، وثلث أراضي بايليك الشرق الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع لهذا النظام الجبائي وتوفر لمخازن الدولة كل سنة 20762 قيسة من القمح والشعير، ومداخيل أراضي العشور سنويا ببايليك التيطري تقدر بـ 1330 حمولة جمل.

وقسم بايليك الشرق إلى شرقي وغربي يفصلهما وادي الحمام، وكل قطاع يخضع تحت إشراف قائد جبري يخضع هو بدروه لقائد الدار، وكان قائد جبري يقوم بجولتين بحضور قائد القبيلة وشيخ الدوّار والفلاح المعني بالأمر. (6)

وإن أراضي البايليك تمثل قطاعا فلاحيا له تأثيره على الحياة الإقتصادية في الريف، فقسم كبير من الأهالي سواء منهم القار أو المتنقل ترتبط معيشتهم بهذا القطاع عن طريق كراء الأرض أو العمل بها كأجراء أو خماسين، وأغلب أراضي البايليك تعود إلى عمليات المصادرة لأن شراء الأراضي نادر الحدوث ولعل لفظ العزل الذي أطلق على أراضي هذا القطاع يدل على أصولها الأولى فلفظ العزل معناه: التنحرّ والتخلّى (7) وأراضي عزل بايليك الشرق كانت إدارة مركزها قسنطينة لا تكاد تفصلها إلا بعض الملكيات الخاصّة التي لا تتجاوز مساحتها 10 ألف هكتار على امتداد أودية الرمال، وبومرزوق، ووادي الزناتي والوادي الكبير وبعض القطع المنعزلة بضواحي عنابة أو على سفوح الجبال وتقدر أراضي البايليك (8) في الشرق الجزائري وهي من أجود الأراضي وتقدر بـ 112351

هكتار وذلك حسب إحصائيات فرنسية جرت في 1841 أما أراضي عزل البايليك فتبلغ مساحتها بـ 146693 هكتار.

نظام الخماسة كمصدر ثروة:

نظام الخمّاسة كان قد سمح للفلاح الجزائري من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج بعد أن توفر له الأرض والمحراث والحيوانات والبذور وقد دعم العرف السائدهذا التعامل الفلاحي وهو يقوم أساسا على إثبات إقطاعي في العمل الزراعي مقابل جزء من المحصول بأحواش دار السلطان أو برتب بايليك قسنطينة ومزارع بايليك التيطري وبايليك الغرب. وقد وفر الخماس من العمل في أراضي البايليك مدخولا محترما يقدر بـ 343 فرنك لليوم [9] حسب إحصائيات أجريت في بداية الاحتلال الفرنسي وهناك نظام التسخير الذي كان معمول به وهو يخص تسخير الفلاحين في أعمال السخرة فترغم قبائل الرعية الخاضعة لخوجة الخيل أو البايات على التطوع للعمل لصالح الدولة بعدة جابدات، ويعرف هذا الإجراء عند الفلاحين باسم التويزة. [10]

الملكية الخاصة في الجزائر العثمانية:

والملكية الخاصة عن طريق التمليك الفردي كانت موجودة قبل الإحتلال الفرنسي في 1830 للجزائر، ونضرب مثلا على ذلك بالغني الجزائري حمدان بن عثمان خوجة صاحب كتاب المرآة، وهو شاهد عيان على سقوط مدينة الجزائر، فقد كانت له مزارع في

متيجة كملكية خاصة، بها عشرة آلاف رأس غنم وستمائة رأس بقر وأربعمائة ثور للحراثة، وستين جملا و200 ما بين عجول وخيول وستين بغلا ..الخ وكان يملك 600 معسلة وعدّة آلاف من الهكتارات، وكان يزرع سنويا في متيجة لحسابه الخاص حوالي مائة وستين حمولة جمل من قمح وحوالي مائة وعشرين من الشعير، وحمدان خوجة من حضر مدينة الجزائر، فقد كان تاجرا كبيرا في مدينة الجزائر، له محلات في المدينة وربط علاقات تجارية كبيرة مع انكلترا وفرنسا وبعد الإحتلال تعرضت متاجره للنهب والسلب.

أملاك الأحباس:

وكانت في البلاد الجزائرية قبل الإحتلال الفرنسي في 1830 أراضي الأحباس أو الحُبُسْ وكانت موجودة في جميع أنحاء القطر الجزائري أي في نواحي المدن الجزائرية مثل حفص مدينة الجزائر وناحية وهران، ومستغانم، وتلمسان والمدية والتيطري بصفة عامة وقسنطينة وبسكرة وعنابة وغيرها، وعلاوة على ذلك كانت هناك أراضي أخرى من نوع وقف مكة والمدينة، وكانت تتصرف فيها الهيئة الدينية التابعة للمساجد في العهد العثماني وكان للقضاة والأئمة شأن وقرار وسلطة في تسيير أملاك الأحباس والوقف.

وقام الجنرال كلوزيل في 1830 بمصادرة أراضي الأحباس، وبعد مدة من ذلك احتج أهالي مدينة الجزائر لدى القائد الفرنسي

برتزل، حيث نلاحظ أنهم قدموا عريضة إلى هذا القائد يطالبون فيها هؤلاء الأعيان بإرجاع أملاك الأحباس التي صودرت واستولى عليها كلوزيل ولكن لم يلب طلبهم مع الأسف الشديد.

كراء الأراضي الزراعية للفلاحين الجزائريين:

وفي هذا الجانب تكرى الأرض الفلاحية إلى الفلاحين مقابل منافع عينية أو نقدية تسلم للجباة آخر السنة بدون اعتبار للخسائر التي تتعرض لها المزروعات بحيث تكون هذه الخسائر على حساب الفلاح.

فتأخذ الدولة 12 صاعا من القمح و12 صاعا من الشعير على الجابدة أي نسبة أقل من 50 % مما زرعه الفلاح حسب تقديرات وارنيي لسنة 1841 وكانت الطبقة الميسّرة من الحضر الجزائريين تقوم بدور الوساطة بين الفلاحين العاملين والدولة، لأن كراء الأراضي تحظى به الطبقة الغنية التي تلجأ بدورها إلى الفلاحين للعمل في الأراضي المكتراة. (11)

وهناك نظام تسليم أراضي البايليك مقابل أعمال وخدمات أو تأدية مرتبات وتقديم مكافآت لبعض الموظفين والمرابطين من ذوي النفوذ وقد استحدث هذا الشكل لقوة شوكة الرؤساء المحليين وحاجة الدولة الجزائرية إلى استمالة المرابطين، لتجنب فرض السلطة المباشرة عسكريا.

وهناك ضرائب مستحقة على أراضي العرش والمناطق المستعصية على نفوذ البايليك وهي الغرامة واللزمة والمعونة والخطية. [12]

والغرامة تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايليك بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الداخلية مثل القبائل الكبرى والشمال القسنطيني عوضا عن العشور.

مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين:

قبل أن نستهل حديثنا عن نزع الأراضي من المالكين الجزائرين قبل ثورة المقراني في 1871 أود أن نشير أن هذه الثورة كانت بمثابة ثورة شعبية ودفاع إجتماعي ورد فعل لفئة معيّنة من المجتمع الجزائري ضد حجز ونزع الأراضي من المالكين الجزائريين، وثورة المقراني (1871 -1873) في بني عباس والبرج والتل و الهضاب العليا وما جاورها وثورة بوعمامة في الغرب (1881 -1908) بمنطقة أولاد سيدي الشيخ يعدان بمثابة مقاومة قوية ضد الأقلية المسيطرة وهاتان الثورتان هما الأعنف وأكثر فعالية من كفاح الأمير عبد القادر. وثورة المقراني هي بمثابة رفض للسيطرة الفرنسية ورفض الاندماج بجميع أشكاله. ❖ [13]

وفيما يخص نزع الملكية الزراعية من الفلاحين الجزائريين على يد الفرنسيين قد جرى منذ بداية الإحتلال وفي منتصف القرن التاسع عشر وبعد تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت نلاحظ أن فقدان الأرض التي يملكها الجزائريون وصل إلى 365000 هكتار

ما بين 1850 -1870 منها 249000 هكتار في العشرية الأولى أي ما بين (1830 -1840)، بينما كانت عملية نزع الأرض تقدر بـ 200000 هكتار ما بين (1830 -1850) مع فقدان 70% من أراضي العزل، والفقدان التدريجي لنصف المستفيدين القدماء للأراضي الغنية الخصبة في جهة قسنطينة، وهكذا جرى مواصلة أشكال نزع الملكية ففي مستغانم لم يمس في البداية سوى 108 هكتار، وقد مست العملية في منطقة تلمسان 24 عائلة وعائلات أخرى نزعت منها أراضيها في معسكر وسعيدة.[14]

ونزع الملكية على يد الفرنسيين مسّ في القطاع الوهراني أولاد خليفة وأولاد زعير والجاحز وأولاد ابراهيم وأولاد سليمان وقد هاجروا إلى المغرب الأقصى وعانوا فيه من الجوع والفقر، وضاعت منهم الأغنام والمواشي.

وفي منطقة عين الخيال (بالقرب من عين تموشنت) نلاحظ أن أولاد خليفة لم يبق لهم من الأراضي سوى 25684 هكتار منها 9777.63 هكتار كانت في إطار الملك مالكين جزائريين لهم حقوق كاملة في هذا المغمار. وكان هنالك 8513 هكتار كانت في إطار ملكية الدومين أما الباقي فهو 7300 هكتار.[15]

على كل حال جرى تخفيض كبير في ملكية الأرض للفلاحين الجزائريين على يد الفرنسيين ففي منطقة الأصنام على طول خط وادي الشلف جرى تنازل أولاد قصير على 12000 هكتار. أما في

نواحي وهران فقد نزع من العزابة منذ 1850 ما مقداره 33288 هكتار [16]، بينما كانت مجموع المساحة الخاصة بالأراضي الأكثر إنتاجا التي تم نزعها منهم تقدر بـ85.000، وفي ناحية سكيكدة أي بمنطقة عزابة فقد إنسحب الفلاحون الجزائريون من أراضي تقدر بـ30.000 هكتار من مساحة إجمالية تقدر بـ: 50.781 هكتار، ولم يبق لدى الفلاحين الجزائريين سوى 7476 هكتار. [16]

وتم تضييق الخناق على الفلاحين الجزائريين بسن رسوم الكراء للأرض المحددة بـ 0.50 فرنك للهكتار الواحد وقد تم تعميم ذلك. أما الحساسنة في منطقة سيدي بلعباس فقد تم نزع الأراضي منهم ما بين (1854 -1859).

أما أولاد ابراهيم وأولاد سليمان فقد طبقت عليهم حقوق الكراء المقدرة بـ 10 فرنك للمحراث الواحد أما فيما يخص البورجية القاطنين في سهل وادي الهبرة لم يبق من أراضيهم سوى 5400 هكتار بعد ما نزعت منهم أرضهم التي كانت تقدر 19522 هكتار في السابق وكانت هناك تعويضات فرنسية للمالكين الجزائريين ولكنها ضعيفة وهزيلة جدا. [17]

هذا ومما يجب ذكره أن نتيجة نزع الأراضي أدى إلى هجرة العائلات والأسر من أراضيهم [18]

توزيع الأراضي على المتعاونين

تم توزيع بعض الأراضي الزراعية على يد الفرنسيين للمتعاونين الجزائريين الذين يعملون كقياد في شرق وغرب البلاد الجزائرية، وقد مست العملية 2265 هكتار في فائدة 285 مستفيد جزائري، منهم 80 فلاحا تمّ نزع الأراضي منهم في منطقة برج بوعريريج، مع العلم أن معدل التوزيع للفرد هي بمعدل 10 هكتار للشخص الواحد (8.6 هكتار).

وقد جرى 16 تنازل معدّلُها ما بين 30 و50 هكتار، وفي هذا الصّنف الأخير نلاحظ تخصيص أراضي وتوزيعها على القياد بمنطقة القل وقسنطينة وأحد القياد حصل على ملكية الأرض أثناء زيارة نابليون إلى مدينة باتنة [19].

وحصلوا على ما مقداره 103 هكتار و184 هكتار. أما في منطقة بسكرة عاصمة الزيبان يلاحظ توزيع أراضي وإستفادة خاصة تثير الإنتباه فقد جرت لأسباب سياسية عن طريق الدوق دومال في 1844، وهي تمسّ 156.48.74 هكتار وقد أعطيت هذه الملكية الزراعية إلى القايد بن قانة وهي تمثل الأراضي المنزوعة لخليفة الأمير عبد القادر السابق.

أما الملكية الزراعية الأخرى الممنوحة فهي تخص 280.95 هكتار التي وزعت على قائد الزاب الشرقي وفي منطقة وهران نلاحظ أن عملية نزع الملكية قد مسّت ناحية سيدي بلعباس فجرت

عملية توزيع ضعيفة لقطع صغيرة إلى منزوعي الملكية. وفي جهة تلمسان تمّ توزيع ما مقداره 1.0625 هكتار قسمت إلى 25 قطعة أرض، منها 3 قطع لا تتجاوز آر واحد.[20]

ونفس الأمر جرى في معسكر ومستغانم حيث منحت الأراضي نسبة ضعيفة، وبعدما جرى نزع الملكية بصفة وحشية تم إعادة تخصيص بعض المساحات لشرفاء الحمادنة فوزع الفرنسيون عليهم 219.10 هكتار، وتمّ منح ملكية زراعية تقدر بـ: 1410 هكتار إلى متعاون جزائري من الأعيان بمنطقة مينا، أما الخلفية سيدي العربي فقد منح الفرنسيون إلى أفراد من عائلته ما مقداره 1657 هكتار.[21]

نزع الملكية الزراعية من الجزائريين

عملت السلطات الفرنسية على تنفيذ قانون سيناتوس كونسولت لعام 1863 الذي كان يقضي بتنظيم أراضي العزل التي كانت تابعة قبل 1830 إلى سلطة البايليك، وأغلبية هذه الأراضي كانت موجودة في بايليك الشرق فمقدار سبعين في المائة 70% من هذه الأراضي يمكن وضعها في الدومين أي 225.000 هكتار تمثل الأراضي الخصبة الممتازة وهي الأغنى في المنطقة.

وجرى توزيع بعض أراضي العزل على المتعاونين الجزائريين مع الفرنسيين مثل عائلة خليفة وشيخ البلاد والفكون في منطقة قسنطينة. [22]

وإن الأراضي التي تم إحصاؤها في إطار سيناتوس كونسولت في 1863 يصل إلى 317390 هكتار وهي أراضي جيدة وخصبة، وأراضي العزل هذه موجودة في نواحي قسنطينة وسهول وادي الصفصاف ووادي السيبوس ومنطقة قالمة وسطيف، وهناك أراضي منطقة وادي الزناتي ومنطقة الميلة. وقد تم توزيع على الكولون ما مقداره 70.8% من أراضي العزل والتي تقدر مساحتها الإجمالية بـ" 225000 هكتار، بينما حافظ الجزائريون على مجموع 60.879 هكتار أي الخمس (19.17%). وجرى الطرد الجماعي لأصحاب أراضي العزل، فقد كانت هناك 8822 عائلة مالكة جزائرية كانت موجودة أثناء عملية سيناتوس كونسولت بقي منها 365 عائلة جزائرية فقط في أراضي العزل بينما صنفت 5232 عائلة على أنها في وضعية غير قانونية فطردت من أراضيها وجرت عملية الطرد الجماعي هذا لكي توزّع على أقلّية مسيطرة من الكولون.

وأن قانون سيناتوس كونسيلت قد شمل ومسّ 372 قبيلة جزائرية، حيث أن المساحة الإجمالية للأراضي الجزائرية التي أحصاها الفرنسيون تقدر بـ 6833811 هكتار منها 1003072 هكتار مخصّصة إلى الدومين أي ما مقداره 14.9% أما أراضي

العرش فهي تخص 1.523.013 هكتار أي 22.3% وجزء منها يعود إلى الدواوير (جمع دوّار) هذا مع العلم أن المقدار المذكور مبالغ فيه. [23]

أما أراضي الملك فهي لا تمثل سوى 41.5% أي 2840.591 وهذه نسبة ضعيفة وهي تتنوع من منطقة إلى أخرى، ومن مجموعة إلى أخرى. على كل حال فإن نزع الملكية إستمر في أشكال متعددة من الفلاحين الجزائريين حتى بداية العشرية الثانية من الإمبراطورية الثانية(1852 -1871)، وقد تم تقويتها، وجرى الطرد المنظّم للفلاحين والإستيلاء على أراضي القبائل التي هاجرت إلى المغرب الأقصى، ونزعت أراضي الفلاحين من ملكية العزل. وبعد ذلك نلاحظ ظهور نظام إقتصاد السوق عن طريق تأسيس شركات عقارية زراعية كبرى، ونلاحظ ظهور الضغط الجبائي على الفلاحين الجزائريين .

المراجع

1- Nouschi (André), Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale Paris, P.U.F, 1961, p.87.

(2) انظر جبائلي محل العين، "طبيعة أراضي الملك والعرش في جزائر ما قبل الإستعمار"، مجلة التاريخ، الصادرة عن المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر رقم 21، 1986، ص8.

(3) نفس المرجع ص 81

(4) د.ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الفترة العثمانية 1800 -1830، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1997. ص 88 وأنظر أيضا:

URBAIN (I), Appendice, notice sur l'ancienne province du Titri a été rédigée en 1843, in Algérie situation 1844-1845, p.402.

(5) د. سعيدوني مرجع سابق ص 89

(6) نفسه ص 90

(7) نفسه ص90

(8) نفسه ص 91

(9) نفسه ص 92

(10) نفسه ص 92

(11) نفسه ص 93 -94

(12) نفسه ص 94

(13) Djillali Sari, "L'Algérie à la veille de l'insurrection de 1871, la poursuite des différentes formes de depossession des fellah", édition C.N.E.H, - Alger, in revue Majallat El Tarikh, 2ème semestre, 1980 p.16.

(14) Id Ibid p.17
(15) Id Ibid p.17
(16) Id Ibid p.18
(17) Id Ibid p.18
(18) Id Ibid p.18
(19) Id Ibid p.21
(20) Id Ibid p.22
(21) Id Ibid p.22

(22) Id Ibid p.22
(23) Id Ibid p.22.